جـــامعة القـــاهرة
كليـــة الحقـــوق

رسالة دكتوراه
موضوعها

طاعة الزوجة لزوجها بين الحق والواجب
في الشريعة الإسلامية والشرائع الأخرى

إعـــداد
ملكة يوسف محمد زرار
للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / صوفي حسن أبو طالب — *مشرفا ورئيسا*
رئيس الجمهورية بالنيابة سابقًا
ورئيس جامعة القاهرة سابقًا وأستاذ بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / جميل متولي الشرقاوي — *عضـــوا*
عميد كلية الحقوق سابقًا ورئيس قسم القانون المدني سابقًا
وأستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / يوســـف قاســـم — *مشرفا وعضوا*
أستاذ ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / رأفـــت عثمـــان — *عضـــوا*
عميد كلية الشريعة – جامعة الأزهر

القاهرة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م

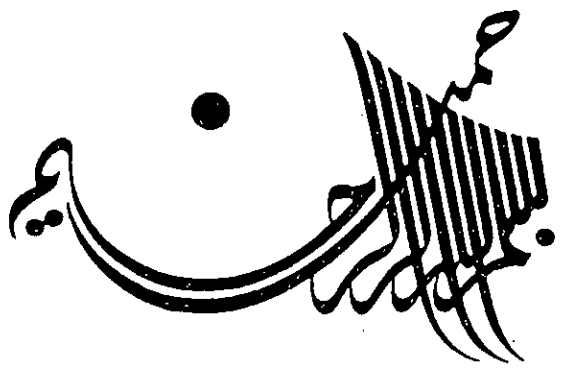

شكر وتقدير

أســاتذتي الفضـــــلاء . . . . .

الأستاذ الدكتور / صوفى أبو طالب ،

الأستاذ الدكتور / يوســف قاسـم ،

تحية شكر وتقدير ما بذلتموه من جهد

جــزاكـم اللـــه خيـــر الجـــزاء .

ملكة زرار

إهداء

إلى زوجي العزيز ..

سترتني ستر الله .. أكرمتني أكرمك الله ..

رسالتي وسيلتي لإرضائك .. فترضى فيرضى الله عني . فأرضى ..

ملكة زرار

المقدمة

• بسم الله الرحمن الرحيم •

مقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظمته سبحانه ، وأصلى وأسلم على النور الهادي سيدنا محمد ﷺ .. خاتم النبيين وإمام المرسلين وقائد الغر المحجلين ، بلغ الرسالة وأدي الأمانة ونصح الأمة وتركنا على المحاجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ..اللهم صلى وسلم علي سيدنا محمد وآله وصحبه سلاماً طيباً مباركًا

أما بعد ..

من الحقائق الثابتة والقائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها أن الشريعة الإسلامية صالحة التطبيق في كل زمان ومكان .. وأن دعوى تغيير الأحكام بتغييرالظروف والمكان دعوى ظاهرها الحق اتخذت وسيلة لإقحام مبادئ وقواعد قانونية تغاير وتعارض أحكام وغايات الشرع الإسلامي لتحكم حياتنا اليومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحت مسمي مسايرة التقدم الحضاري بصوره المختلفة .. وضاق بفضل هذه الدعوى وتقلص مجال إعمال الشريعة الإسلامية واقتصر تطبيقها علي العلاقات التي تحكم الأسرة وحتى في هذا المجال كانت تلك الدعوى وسيلة سهلة لتغيير المنهج الإلهي الثابت في شأن أهم قواعد وأحكام العلاقة الزوجية . وقد تصدى جهابذة الفقه والفكر الإسلامي وبعض الإصلاحيين منذرين ومحذرين من مغبة التحايل علي أحكام الله وأوامره وأوامر رسوله ﷺ خاصة في أهم وأسمي العلاقات البشرية علي الإطلاق (العلاقة الزوجية) وكانت عاقبة الأمر خسرا فقد حلّتْ أسرة المشاركة في المصالح المادية والنفعية وتقلصت بل وغابت عن المجتمع المصري أسرة المودة والرحمة التي اختص الله سبحانه وتعالى ذاته العيا المقدسة بتنظيم قواعدها وأحكامها تنظيما محكما لا مجال فيه للرأي القائم علي اتباع الهوي بعد أن بين رسول الله ﷺ طبيعة وأهداف وغايات كل حكم من الأحكام الشرعية التي تحكم أسمي العلاقات وأدقها وأخطرها على الأطلاق بيانا تتجلي معه عظمة التشريع الإسلامي لتتضاءل أمامه كل محاولات العبث والتحايل التي جرت علي الأسرة المسلمة مشاكل وويلات يشهد عليها واقعنا المادي الحضاري اليوم وسبحان الحق القائل ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [سورة الأعراف آية ١٤٦] .

ولما كان الأمر جد خطير .. كان الجهد في سبيل الله بالمواجهة الصريحة لموضوع يواجه ضربات متلاحقة هدفها وقفه ومن ثم الغاؤه ألا وهو موضوع طاعة الزوجة لزوجها .. وبعد أن تحقق إفساد المفهوم الشرعي الصحيح لمعنى الطاعة أيقنت أكثر النساء المسلمات وغيرهن أن طاعة الزوجة لزوجها مبدأ من المباديء لا يتفق ومكانة المرأة في حاضرنا المعاصر .. وحيث أن الطاعة وفقا للمفهوم السائد والقائم في كثير من الكتب الفقهية والقانونية وأقوال بعض الشراح هي المقابل لمايبذل للمرأة من مهر وما يقدم لها من نفقة فإن استقلال المرأة المادي والاقتصادي يعد سببا جوهريا قائم بذاته يسقط معه علة الحكم الموجب لالتزام المرأة بواجب الطاعة بمجرد توافر المركز الشرعي والقانوني لصفتها زوجة وفقا لمبدأ التحايل علي أحكام الله وشرعه وهو المعني والمفهوم الذي أبرزته الجمعيات النسائية التي دأ بت علي مخاصمة أحكام الشرع الإسلامي مطالبة بتغيير القوانين القديمة البالية التي تحكمت في مسار العلاقة الزوجة علي نحو لا يتفق والمركز السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تبوأته المرأة المصرية في العصر الجمهوري منذ بدء شرارة الانطلاق الأولي والتي أعلنها الميثاق الوطني سنة ١٩٦٢ (إن المرأة لابد أن تتساوي بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتي تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة) [١]

وقد سارع القائمون على الأمر في تلك الحقبة الزمنية بتهيئة المناخ الصالح إعلاميا بوسائله المختلفة وتسابق حملة الأقلام المؤيدين للنظام الأشتراكي الحاكم بالمطالبة بسن القوانين التي تضمن للمرأة مسيرتها نحو الانتاج الاقتصادي كما وكيفا لتشارك في صنع الحضارة ولن يكون ذلك مجديا إلا بالقضاء علي مايسمى بالسلطة الأبوية بل سلطة الرجل في الأسرة أيا كان موضعها (أب /أخ / زوج) الأمر الذي أدي إلى اختلال مبدأ قوامة الرجل تحت الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتم بالفعل استضعاف شعور المسئولية عند الرجل .[٢]

وإذا كانت المادية الجاهلية فيما مضي قبل الإسلام زادت من قسوة الرجل ومكنته من الاستعلاء على المرأة فإن مادية المجتمع الحضاري المعاصر اليوم زادت من ضعف الرجل بعد أن عملت على استضعافه [٣]

---

(١) الميثاق الوطني دليل العمل في الستينيات ، من كتاب المؤامرة علي المرأة المسلمة ، تاريخ ووثائق للدكتور السيد أحمد فرج ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الفصل السابع المرأة في ظل النظام الجمهوري ، ص ١١٦ .

(٢) يزعم عقد المؤتمرالدولي للسكان - القاهرة سبتمبر ١٩٩٤ ورسالتنا قيد الطبع ونظراً لضيق الوقت لم استطع إفراد هذا الموضوع الذي يتصل بجوهر رسالتنا وأكتفي بالإشارة قدر الأمكان وما ذكرناه في المتن يوضحه الواقع القائم .. فيطالب المؤتمر في المذكرة المتضمنه مشروع برنامج عمل المؤتمر الفصل الرابع المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة المادة الرابعة فقرة ١ ص ٢٢ ، ص ٢٣ ، ٤ ، ٣ . أ (تحقيق المساواة والإنصاف بناء علي الشراكة المتوافقة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها .

الفقرة الرابعة من المادة الرابعة (ح) القضاء علي ممارسات التميز ضد المرأة علي إقرار حقوقها واعمالها [ما فيها الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلة] ص ٢٣

(٣) المادة (١١/٤) ص ٢٥ (وينبغي التشديد علي مسؤوليات الذكور فيما يتعلق بتربية الأطفال وأداء الأعمال المنزلية . ولاحول ولاقوة إلا بالله) .

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمه	١
مبحث تمهيدي: المركز الإجتماعي والقانوني للمرأة في الشريعة الاسلامية والشرائع المقارنة	٢١
ـ المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة في الشرائع القديمة	٢٢
ـ المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة في الشرائع السماوية السابقة علي الاسلام .	٣٢
ـ المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة في العصر الجاهلي	٣٦
ـ المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة في المجتمعات الحضارية المدنية المعاصرة . (القانون الفرنسي القديم)	٤٠
ـ المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة في الاسلام	٤٠
القسم الأول « الطبيعة الشرعية والقانونية لحق الزوج في الطاعة »	
الباب الأول : الطبيعة الشرعية والقانونية لنظام الزواج في الشريعة الإسلامية (قانون الزواج الإسلامي) والشرائع الأخرى المقارنة وأثره علي مفهوم طاعة الزوجة لزوجها	٥٨
الفصل الأول : في الشرائع المقارنة .	٥٩
الفصل الثاني : في الإسلام .	٨٧
الباب الثاني : الضوابط الشرعية والقانونية الموجبة لحق الزوج في الطاعة في منظور الفقه والقانون .	١٣٥
الفصل الأول : (المهر) مدي الارتباط بين المهر وحق الزوج في الطاعة في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخري المقارنة .	١٣٨
المبحث الأول : الشرائع المقارنة .	١٤٠
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي .	١٤٩
الفصل الثاني : (النفقة) مدي الارتباط بين نفقة الزوجة وحق الزوج في الطاعة في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الاخري المقارنة.	١٨٠

الموضـــــوع — الصفحة

المبحث الأول: الشرائع المقارنة ١٨٢
المبحث الثاني: قانون الزواج الإسلامي ٢٠٠
الفصل الثالث : (الالتزام باعداد مسكن الزوجية)
مدي الارتباط بين التزام الزواج باعداد مسكن الزوجية وبين حق الزوج في
الطاعة في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخرى المقارنة ٢٥٠
المبحث الأول: الشرائع المقارنة ٢٥١
المبحث الثاني: قانون الزواج الإسلامي ٢٦١
الفصل الرابع : (المعاشرة الجنسية) (الفعل المادي) .
مدي الارتباط بين المعاشرة الجنسية (الفعل المادي) وحق الزوج في الطاعة
في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الاخرى المقارنه ٢٨٧
المبحث الأول: الشرائع المقارنة ٢٩٠
المبحث الثاني: قانون الزواج الإسلامي ٢٩٨
الفصل الخامس : (أمانة الزوج)
مدي الارتباط بين أمانة الزوج علي نفس الزوجة ومالها وحق الزوج في
الطاعة في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخرى المقانة ٣٢٦
المبحث الأول: الشرائع المقارنة ٣٢٧
المبحث الثاني: قانون الزواج الإسلامي ٣٣٩
* **النتائج الشرعية والقانونية المستخلصة للقسم الأول من البحث :**
حق الزوج في الطاعة ومكانه بين آثار نظام الزواج في قانون الزواج الاسلامي
والشرائع الأخري المقارنة ٣٥٣

القسم الثاني « الطبيعة الشرعية والقانونية لواجب الزوجة في الطاعة »

الباب الأول : الضوابط الشرعية والقانونية لواجب الزوجة في الطاعة في قانون الزواج
الاسلامي والشرائع الآخرى المقارنة ٣٦١
الفصل الأول : واجب القرار والحكم الآمر بطاعة الزوجة لزوجها في قانون الزواج الإسلامي
والشرائع الأخري المقارنة ٣٦٢
المبحث الأول : الشرائع المقارنة ٣٦٥
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي ٣٧٢

الموضـــــوع الصفحة

الفصل الثاني : واجب حفظ النفس « اخلاص الزوجة وأمانتها » والحكم الآمر بطاعة الزوجة لزوجها في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخري المقارنة ـــــــــ ٤٢٩
المبحث الأول : الشرائع المقارنة ـــــــــ ٤٣٣
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي ـــــــــ ٤٤٦
الفصل الثالث : واجب المعاشرة الجنسية « واجب التمكين » والحكم الآمر بطاعة الزوجة لزوجها في قانون الزواج الاسلامي والشرائع الأخري المقارنة .
أهم القضايا المعاصرة .. واجب التمكين والتلقيح الصناعي وتحديد النسل وحكمه ـــــــــ ٤٦١
المبحث الأول : الشرائع المقارنة ـــــــــ ٤٦٣
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي ـــــــــ ٤٧٨
الفصل الرابع : واجب حفظ الولد والحكم الشرعي الآمر بطاعة الزوجة لزوجها في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخري المقارنة . ـــــــــ ٥٦٥
المبحث الأول : الشرائع المقارنة . ـــــــــ ٥٦٩
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي . ـــــــــ ٥٧٥
الفصل الخامس : واجب حفظ أموال الزوج والحكم الشرعي الآمر بطاعة الزوجة لزوجها في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخري المقارنة ـــــــــ ٦٠٨
المبحث الأول : الشرائع المقارنة ـــــــــ ٦١٠
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي ـــــــــ ٦١٩
الفصل السادس : واجب خدمة الزوجة لزوجها والحكم الآمر بطاعة الزوجة لزوجها في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخري المقارنة ـــــــــ ٦٣٠
المبحث الأول : الشرائع المقارنة ـــــــــ ٦٣٣
المبحث الثاني : قانون الزواج الإسلامي ـــــــــ ٦٣٦

الباب الثاني : اخلال الزوجة بواجب الطاعة وما يترتب عليه من آثار في قانون الزواج الإسلامي والشرائع الأخري المقارنة ـــــــــ ٦٤٦
الفصل الأول : اخلال الزوجة بواجب الطاعة وآثاره في قانون الزواج الاسلامي والشرائع الأخري المقارنة ـــــــــ ٦٤٧
المبحث الأول : الاصلاح بين الزوجين حال التنازع والشقاق بينهما في قانون الزواج الاسلامي والشرائع الأخري المقارنة ـــــــــ ٦٤٨

الموضـــــوع الصفحة

المبحث الثاني: قانون الزواج الإسلامي «الحكمين ودورهما في الاصلاح / مسئولية تنصيب الحكمين / الحكمين ومسئولياتهما حال استحكام النشوز من جانب الزوجة والتنظيم القانوني المعاصر» ـــــ ٦٥٢

الفصل الثاني: الإصلاح بين الزوجين حال التنازع والشقاق في قانون الزواج الإسلامي والشرائع المقارنة. ـــــ ٦٩٥

المبحث الأول: الشرائع المقارنة ـــــ ٦٩٧

المبحث الثاني: قانون الزواج الإسلامي ـــــ ٧٠٤

خاتمة البحث: ـــــ ٧٢٩

المراجع. ـــــ ٧٣٥

الفهرس. ـــــ ٧٥٤